المحاضرة الرابعة+ المحاضرة الخامسة

الهندسة المالية الإسلامية

1- مفهوم الهندسة المالية الإسلامية :

تناولنا في ما سبق مفهوم الهندسة المالية بالمعنى التقليدي، أما أسلمة هذا المفهوم فهي تحقيق ارتباطه بالإسلام، أي بالعقيدة الإسلامية، وبالنسق المرجعي الإسلامي في الحياة الإسلامية نظرا وعملا أو فقها وتطبيقا، ويشمل ذلك إسلامية ما ينتج عن تطبيق المفهوم من آثار إسلامية محققة مادية معنوية، وهذه الأبعاد تؤخذ في الحسبان عند التحقق من عملية الأسلمة، كما أنها عملية اجتهادية بالمعنى الفقهي الإسلامي، مع الأخذ بعين الإعتبار أن غاية الفعل الإسلامي إنما هي ابتغاء رضوان الله سبحانه أولا ثم تحقيق مصالح العباد عاجلا وآجلا، كما أن مساره هو الإنضباط بالشريعة الإسلامية وبأدائه على الوجه الإسلامي المطلوب شرعا.

وعليه فانه يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الحنيف"

ويلاحظ أن هذا التعريف مطابق لمفهوم الهندسة المالية بمعناها التقليدي، غير أنه أضاف عنصرا جديدا وهو وهو أنه يأخذ بعيو الإعتبار ضرورة أن يكون متوافقا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.

- ابتكار آليات تمويلية جديدة.

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلاءم الظروف المحيطة بالمشروع.

- أن تكون تلك الابتكارات سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية (بالمصداقية الشرعية).

أو أن الهندسة المالية الإسلامية هي " المبادئ والأساليب اللازمة لتطوير حلول مالية مبتكرة متوافقة مع الضوابط الشرعية"

ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة الإسلامية من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال " مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا "، ويستدل من هذا الحديث الدعوة للابتكار و إيجاد الحلول لمختلف المشكلات المالية وغير المالية طالما كانت في صالح العباد.

2- أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية :

تعتبر معظم الأدوات المالية الإسلامية المستحدثة حاليا هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وهو ما يعني أنه تم تطويرها لتتماشى وحاجات تلك المجتمعات، و لما أصبحت الأسواق المالية أكثر تعقيدا وأكثر تنافسية، ولاستغلال التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة الأسواق، ولمواجهة المنافسة المتصاعدة، أصبحت الهندسة المالية و الابتكار من الضروريات بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب هي:

- **انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:** إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل، و إن كانت معدودة، لكنها منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفأة اقتصاديا يظل مرهونًا بعدم منافاته لهذه القواعد واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، و في نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الناس الاقتصادية، ويتطلب الجمع بين هذين الأمرين قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

- **تطور المعاملات المالية**: من المعلوم أن المعاملات في الإسلام تجمع بين الثبات و التطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا، و هي حرام إلى يوم القيامة، في كل زمان ومكان، فمهما اختلفت الصور و الأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمه الله سبحانه وتعالى، والبيع حلال إلى يوم القيامة، و لكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع، و من سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل، واستحدثت أشكال يتعامل بها الناس في بيوعهم، وما دام البيع يخلو من المحظور،فيمكن أن يأخذ عدة أشكال، وليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين.

لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، و أن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي، و من ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك.

فتطور التعاملات المالية في العصر الحاضر و تزايد عوامل المخاطر واللايقين، و تغير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الاقتصادي، مما يجعل الإحتياجات الإقتصادية معقدة متشعبة، وهذا ما يزيد من الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لمواجهة تلك التطورات.

- **المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية**: أي وجود و نمو المؤسسات المالية الرأسمالية إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، و يترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية و تأصيلها.

- **مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية**: لا شك ان التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية كثيرة و متشعبة، و لعل غياب الهندسة المالية الإسلامية يعتبر من أهم هذه التحديات، و هو ما خلصت إليه الدراسات التطبيقية التي تبين ضرورة و أهمية وجود هندسة مالية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

3- مبادئ الهندسة المالية الإسلامية :

إن القصد من الهندسة المالية الإسلامية هو تلبية مصلحة حقيقية للمتعاملين في السوق المالية وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، و هذا هو ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

ويقصد بلفظ "مبادئ" الذي ورد في تعريف الهندسة المالية الإسلامية مقررات التشريع الإسلامي وما يجب أن تنضبط به الهندسة المالية الإسلامية في تعاملها مع التمويل الإسلامي، وتوجد أربعة مبادئ للهندسة المالية الإسلامية، إثنين منها يتعلقان بالأهداف وهما: التوازن والتكامل، واثنين يتعلقان بالمنهجية وهما: الحل والمناسبة.

- **مبدأ التوازن**: المقصود منه هو التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، سواء مما يخص بالمصالح الشخصية و ما يخص بالمصالح الاجتماعية، و ما يتعلق بتحقيق الربح، و ما يتعلق بالأعمال الخيرية، و ما يتعلق بالمنافسة و ما يتعلق بالتعاون، فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات و الرغبات ووضعت الكل في الإطار المناسب.

- **مبدأ الحلّ**: هذا المبدأ ينطلق من قاعدة أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصا أو قاعدة شرعية أو أدت إلى مقصد أو مآل يتعارض أو يخالف المقاصد الشرعية، وبناء على هذا فإن قاعدة الحل هي الأساس للابتكار المالي، لكن بشرط أن يلتزم هذا الابتكار في حدود دائرة الحلال التي لها حدود واسعة، وأن يبتعد عن دائرة المحظور أو الحرام المحصور في حدود ضيقة مقارنة مع دائرة الحلال الواسعة، لذا يعتبر هذا المبدأ أساسيا في فهم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

وبناءا على هذا المبدأ يقتضي أن يكون محور الدراسة والعناية في المعاملات المالية هو أصول المحرمات

- **مبدأ التكامل:** و يقصد به التكامل بين المصالح والتفضيلات الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، وبين تفضيلات الزمن والمخاطرة مع توليد الثروة الحقيقية، حيث يتحقق هدف الإعتبارات الموضوعية في أي نشاط اقتصادي إسلامي بتوليد ثروة حقيقية، وتتمثل التفضيلات الشخصية بالبعد عن أكبر قدر ممكن من المخاطرة مع تحقيق الإعتبار الموضوعي ضمن أقل زمن ممكن، مما يستلزم القول بضرورة عدم الفصل بين الزمن والمخاطرة مع الرغبة في توليد ثروة حقيقية في إطار منسجم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية في المنظور الإسلامي، على خلاف المنظور التقليدي القائم على فصل الزمن والمخاطرة عن توليد الثروة، حيث يتم فصل الزمن باللجوء إلى الربا، وعزل الخطر باللجوء إلى الغرر.

- **مبدأ المناسبة:** يراد بهذا المبدأ تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، وهذا يقتضي ضرورة تناسب الشكل مع المضمون وتوافق الوسائل مع المقاصد، بحيث يتحقق الجواز الشرعي للغاية والوسيلة معا، وبناءا على هذين المبدأين فإن تقويم المنتج المالي يجب ان يتم من خلال مرحلتين:

* النظر في الهدف والغاية من المنتج، فإن كانت مقبولة ينظر في الإجراءات، وإلا يرفض المنتج من البداية.

* النظر في الإجراءات التعاقدية.

4- خصائص الهندسة المالية الإسلامية :

تهدف صناعة الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الإحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية، وهاتين الخاصيتين ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في أغلب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصداقية.

- **المصداقية الشرعية:**

و تعني أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان (الخروج من الخلاف الفقهي)، وعليه ينبغي أن نفرق بين دائرة ما هو جائز شرعا، وبين ما تطمح إليه الصناعة الإسلامية، فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية، بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك، والسبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، و ظروفُ الأفراد و المجتمعات تتفاوت و

تتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر، بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيرا عن الإسلام.

- **الكفاءة الاقتصادية:**

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية،وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالإبتكارات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الإقتصادية السلبية ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.

- **الابتكار الحقيقي بدل التقليد :**

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر، الضمانات أو التسعير، و هذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو تلبية مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق و ليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

- **التمويل بدل الاستثمار:**

تعمل الهندسة المالية الإسلامية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية و استخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها اقل مخاطرة، بمعنى أن هدفها الرئيسي هو إدارة السيولة على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط و المضاربة والاستثمار.

5- متطلبات تحقيق الهندسة المالية الإسلامية:

يتطلب تحقيق الهندسة المالية الإسلامية توافر العناصر التالية:

- **الوعي (وعي بالسوق وأحواله):**

و نقصد بالوعي بالسوق أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لأن الهندسة المالية تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادة جميع هؤلاء الأعوان.

- **الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها) :**

و نقصد بالإفصاح بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا، أو التحايل على الربا أو القمار، مع الإشارة إلى أن الالتزام بالشريعة الإسلامية أو ما اصطلح على تسميته المصداقية الشرعية للهندسة المالية، يشكل بهذا الخصوص صمام أمان بسبب انضباط قواعد الشريعة الإسلامية.

- **المقدرة والالتزام (الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل):**

و نقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، أما الالتزام فهو احترام مبادئ الشريعة الإسلامية، وإذا كان من الممكن للهندسة المالية الإسلامية أن تشترك مع الهندسة التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، فإن الالتزام بالشريعة الإسلامية يعتبر أساسا خاصا بالأولى، كما أنه ميزة لها.

6- مداخل الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن أن يكون لصناعة الهندسة المالية عدة مداخل، وهي تتعدد تبعا للطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات الإسلامية في إقامة هذه الصناعة، لكنها في الغالب لا تخرج عن إحدى المقاربتين التاليتين:

- **المدخل الأول: المحاكاة**

و الذي يعني أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من منتج صناعة الهندسة المالية الإسلامية، وهي عادة لا تخرج عن نفس النتيجة التي يحققا منتج صناعة الهندسة المالية التقليدية، وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تثير الكثير من الجدل، فإن الأسلوب المتبع في توليد الأوراق والأدوات المالية قائم على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية، و إذا كان من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات المتداولة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع، فإن سلبياتها كثيرة منها:

- أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يضعف قناعة العملاء بجدوى المنتجات الإسلامية، و يجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة، بل و تصبح تلك الضوابط عبئا وعائقا أمام المؤسسات المالية، إذ أنها لا تحقق أي قيمة مضافة، بل هي مجرد تكلفة إضافية، و من الطبيعي في هذه الحالة أن تحمل المؤسسات المالية العميل عبء هذه التكلفة، لتكون المنتجات المالية الإسلامية المقلدة أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها.

- أن المنتجات المالية الهادفة إلى تحقيق الفائدة الربوية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، في حين أن محاكاة هذه المنتجات يستلزم التعرض لنفس المشكلات، و هذا بدوره يفرض على المؤسسات المالية

الإسلامية محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية، تعاني من نفس المشكلات و الأزمات التي ترهق الصناعة المالية التقليدية.

- أن منتجات صناعة الهندسة المالية التقليدية هي جزء من منظومة متكاملة من الأدوات و المنتجات المالية القائمة على فلسفة ورؤية محددة، و محاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها، يجر الصناعة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعل الصناعة الإسلامية مهددة بأن تفقد هويتها وتصبح تابعة بالجملة للصناعة التقليدية، و بذلك فإن كل المشاكل و الأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية ستنتقل بدورها إلى الصناعة المالية الإسلامية، فبدلا من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها عالم الأعمال اليوم، يصبح للأسف مجرد صدى وانعكاس لهذه المشكلات .

و هذا التصور لا يعني أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، و لكن الهدف من هذا الطرح هو تنبيه المؤسسات المالية الإسلامية إلى ضرورة التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

- **المدخل الثاني: الأصالة والابتكار**

ويقصد به البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية، ولا شك أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (التكلفة غالبا تكون مرتفعة في البداية ثم تنخفض تدريجيا) هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالإستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تلبي متطلبات المصداقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.